18me. année No 862

Le Caire - 9 - 1 — 1950

الرسالة

مجلة أسبوعية للآداب والعلوم والفنون

ARRISSALAH

Revue Hebdomadaire Litteraire Scientifique et Artistique

صاحب المجلة ومديرها ورئيس تحريرها المسئول
احمد حسن الزيات

الادارة
دار الرسالة بشارع السلطان حسين رقم ٨١ — عابدين — القاهرة
تليفون رقم ٤٢٣٩٠

بدل الاشتراك عن سنة
١٠٠ فى مصر والسودان
١٥٠ فى سائر الممالك الأخرى
ثمن العدد ٢٠ مليما

الاعلانات
يتفق عليها مع الإدارة

العدد ٨٦٢ « القاهرة فى يوم الاثنين ٢٠ شهر ربيع الأول سنة ١٣٦٩ — ٩ يناير سنة ١٩٥٠ — السنة الثامنة عشرة »

الوضع اللغوي*

وهل للمحدثين حق فيه؟

يذكرنى موضوع الوضع وهل للمحدثين حق فيه بطائفة من البديهيات كان المعلمون الطيبون يكلفون بها تلاميذهم، كفضائل العلم، ومحاسن الأدب، وفوائد الثياب، فيكتبها التلاميذ على أنها واجب يؤدى، ويقرأها المعلمون على أنها جمل تصحح. والواقع أنى سألت نفسى حين اقترح على هذا الموضوع: ما الفرق بين سؤالنا هل للمحدثين حق فى الوضع وسؤالنا: من الذى يملك على التراث حق الانتفاع به وحق التصرف فيه؟ آلميت الذى ورث ثم غاص فى أعماق العدم، أم الحى الذى ورث ولا يزال يضطرب فى آفاق الوجود؟ أو سؤالنا: من الذى يملك أن يزيد فى اللغة أو يهذب منها وهى وسيلة الفهم والإفهام؟ آللسان الذى سكت وبلى وانقطعت أسبابه بالحياة، أم اللسان الذى لا يزال يتحرك ويلغو ليسمى كل وليد نضمه القريحة، ويعبر عن كل جديد تخلقه الحضارة؟

أليست الأجوبة عن هذه الأسئلة هى من نوع ذلك الكلام الذى كان يمتحن به عبقريات الأطفال فى سنيهم الأولى؟

إذن ما الذى سوغ أن يكون مثل هذا الموضوع من الموضوعات التى أقرها المجمع لتلقى فى المؤتمر؟ سوغه أن الحق فى الوضع اللغوى على وضوح الرأى فيه، كان عقبة من العقبات التى أقامها المجمع لنفسه بنفسه وذلك أن المجمع رهو وحده السلطة التشريعية العليا للغة العربية يستطيع فى حدود قواعدها الموضوعة وقوالبها الموروثة أن يزيد عليها وينقص منها ويغير فيها، ولكنه يعطل مختاراً هذه القدرة التى لم يؤتها غيره باستشارته القدماء فى كل إصلاح لغوى يقترحه، وفى كل قرار نحوى يقره. واستشارة الماضين فى شؤون الباقين مع تبدل الأحوال وتغير الأوضاع وتقدم العلوم وتفاوت العقول واختلاف المقاييس، تكون فى أكثر الأحيان معطلة أو مضللة. فلو أن معالى رئيس المجمع استشارهم مثلا فيما ينقل من كتب أرسطو لقال له ابن فارس وهو من رجال القرن الرابع: « زعم ناس أن علو ما كانت فى القرون الأوائل والزمن المتقادم، وأنها درست وجددت منذ زمان قريب، وترجمت وأصلحت منقولة من لغة إلى لغة؛ وليس ما قالوا ببعيد، وإن كانت تلك العلوم بحمد الله وحسن توفيقه مرفوضة عندنا »

ولو أن معالى وزير المعارف استشارهم مثلا فى البعثات التى يبعث بها فى طلب العلم إلى أوربا وأمريكا لقال له الشيخ محمد عليش مفتى المالكية فى أواخر القرن الثالث عشر فى رسالته التى رد بها على عالم من علماء الجزائر أفتى بجواز لبس القبعة للطلاب المسلمين الذين يطلبون العلم فى فرنسا مانصه: « تقرر فى شريعة

* نص المحاضرة التى ألقيت فى مؤتمر مجمع فؤاد الأول للغة العربية فى جلسة ٢٦ ديسمبر الماضى

الإسلام أن السفر لأرض العدو للتجارة جرحة فى الشهادة ومخل بالعدالة فضلاً عن توطنها وطلب العلم بها . والمقرر فى شريعة المسلمين أن المطلوب تعلمه من أقسام العلم ، العلوم الشرعية وآلاتها وهى علوم العربية ، وما زاد على ذلك لا يطلب تعلمه بل ينهى عنه . ومن المعلوم أن النصارى لا يعلمون شيئاً من العلوم الشرعية ، ولا من آلاتها بالكلية ، وأن غالب علومهم راجع إلى الحياكة والقبانة والحجامة وهى من أخس الحرف بين المسلمين ، وقد تقرر فى مذهبهم أنها تخل بالعدالة »

* * *

عرض المجمع الموقر لمسألة التعريب وهى مسألة حلها الشعر القديم والقرآن الكريم والسنة الصحيحة والدول المتعاقبة والطبيعة التى تنشىء الأمم بالتوالد والتجانس ، والحضارة التى تسد عوزها بالأخذ والاقتباس ؛ ولكن المجمع رأى مع كل أولئك أن يستفتى فيه المتقدمين ، فقالوا :

— لا يملك التعريب إلا من يملك الوضع

— ومن الذى يملك الوضع ؟

— يملكه العرب الذين يعتد بعربيتهم

— ومن هم العرب الذين يعتد بعربيتهم ؟

— هم قوم محصورون فى حدود معينة من المكان والزمان لا يتعدونها : حدودهم المكانية شبه جزيرة العرب على تفاوت بينهم فى درجات الفصاحة . وحدودهم الزمانية آخر المائة الثانية لعرب الأمصار ، وآخر المائة الرابعة لأعراب البوادى . هؤلاء هم الذين تنزل عليهم وحى اللغة ، وألهموا سر الوضع ، فكلامهم حجة ، وأقوالهم حكمة ، وصوابهم قاعدة ، وخطاهم شذوذ ، وضرورتهم مقبولة . .

— إذنْ من نكون نحن ؟

— طبقة مولدة فقدت أهلية الأصل فلا ترتجل ، وأضاعت مزية الفرع فلا تشتق . إنما تتكلمون ما تحفظون . فإذا وقع لكم مالم يقع للعرب الخلص من الأعيان والمعانى فعبروا عنه بأى لسان تشاءون ولا شأن لنا به .

ولقد كان لنا أيها السادة غُنية عن هذه الفتوى بحكم الرسول صلوات الله عليه حين سمع أن منافقا نال من عروبة سلمان الفارسى فدخل المسجد مغضباً وقال : « أيها الناس ، إن الرب واحد ، والأب واحد ، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم ، وإنما هى اللسان ، فمن تكلم بالعربية فهو عربى » ونحن بحمد الله نتكلم العربية ونحرص عليها ونتعصب لها ونريد أن نهذب منها ونزيد فيها .

وكان بحسبنا فى تزييف قول ابن فارس : « ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه » قول فيلسوف العربية ابن جنى : (ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ، ولكن القدماء [illegible] قول الرسول ، ووعوا قول ابن جنى ، وسمعوا كثيراً من نحو ذلك ، ثم ظلوا متبلدين يهابون الوضع ولا يقطعون فيه برأى . وإذا حاولنا أن نعلل هذا التبلد وتلك الهيبة كان أول ما يخطر فى الذهن تلك القداسة التى أسبغوها على اللغة العربية لصلتها الوثيقة بالدين ، فهى لغة القرآن والحديث ، وأداة التحدى والإعجاز ، ولسان الدعوة والخلافة ، فالعناية بها عناية بكلام الله ، والتعصب لها تعصب للغة الرسول ، ولذلك وضعوا النحو والصرف ، ورسموا النقط والشكل ، واستنبطوا المعانى والبيان ، وقطعوا بوادى الحجاز ونجد وتهامة ليسمعوا المناطق المختلفة ، ويجمعوا الألفاظ الغريبة ، فأخذوا أكثر ما أخذوا عن قبائل قيس وتميم وأسد ، وتحاموا الأخذ عن الأعراب الضاربين على التخوم الموبوءة بالعجمة ، وعن العرب المتصلين بالأجانب فى التجارة .

فعلوا ذلك ليدرأوا عن العربية شبهة العجمة ، ويبرئوها من تهمة الدخيل ، وظنوا أنهم استطاعوا ذلك فقالوا : ليس فى كتاب الله شىء من لغة العجم ، يتأولون بذلك قول الله تعالى « إنا جعلناه قرآنا عربيا » وقد جهدوا جهدهم فى التماس الأصول العربية لجميع الكلمات الأعجمية ، فجاءوا من ذلك بما لا يتفق مع عقولهم ، كقولهم فى الخندريس مثلا ، وهى تعريب خندروس باليونانية : « الخندريس : الخمر القديمة ، واشتقاقه من الخدرسة ولم تفسر ، أو من الخدر لأن شارب الخمر ربما أصيب به ، أو من الخرس لأنه فى حال السكر يصير كالأخرس ! »

وقد حاول مثل هـــذه المحاولة فقيد المجمع المرحوم الأب انستاس مارى الكرملى فكتب طائفة من الفصول فى مجلته (لغة العرب) بعنوان (العربية مفتاح اللغات) رد فيها كثيراً من

الكلمات الأفرنجية إلى أصول عربية كقوله مثلا: إن كلمة imbecile الفرنسية ومعناها الأحمق، مأخوذة من الكلمة العربية باقل العبي العربي المشهور، ويقول إن القاف في العربية تكون كافا في اللاتينية وسينا في الفرنسية؛ فاذا رددناها إلى اللاتينية وجردناها من الزوائد كانت باكول أو باقل. وقد افتعل عليه أدباء الشام والعراق طرفا من مثل ذلك فزعموا أنه يقول إن (جرسون) أصلها العربي جارالصحون، خففت الراء والصاد ثم حذفت الحاء لعسر النطق بها

ولقد غلا الأقدمون في تقديس العربية حتى ادعوا أن واضعها الأول هو الله سبحانه، محتجين بقوله تعالى: «وعلم آدم الأسماء كلها» وهي حجة لاتنهض بدعواهم إلا إذا ثبت أن الأسماء التي علمها الله آدم كانت عربية. والذين فندوا هذا الرأي وقالوا إن اللغة اصطلاح لا توقيف، أكبروا هذه اللغة عن أن يضعها الأعراب والأوشاب والعامة، فتوهموا لها واضعاً لم يسموه ولم يعرّفوه، وإنما تخيلوه منقطعاً في خيمته للوضع، كما ينقطع الناسك في صومعته للعبادة، فيذهب إليه الناس كما يذهبون اليوم إلى القصاب والبدال، يسألونه ما اسم هذا الشيء، وما لفظ هـــذا المعنى، فيجيبهم عما سألوا فيحفظونه وينشرونه. قال صاحب الخصائص: «إن واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفصيلها؛ وعلم أنه لابد من رفض ما شنع تأليفه نحو هع وقج فنفاه عن نفسه».

وقال صاحب المثل السائر: «حضر عندي رجل من علماء اليهود بالديار المصرية، فجرى ذكر اللغات وأن اللغة العربية هي سيدة اللغات، فقال اليهودي: وكيف لا تكون كذلك وإن واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة فاختصر ما اختصر وخفف ما خفف؛ فمن ذلك اسم الجمل، فإنه عندنا في اللسان العبراني (كوميل) فجاء واضع اللغة العربية وحذف من الكلمة الثقل المستبشع وقال (جمل) ولقد صدق في الذي ذكره».

هذه القداسة أيها السادة التي كسبتها العربية من القرآن والحديث، أكسبتها هي أيضاً العرب وجزيرة العرب في تلك الحقبة المحدودة. مصداق ذلك أن علماء المصرين البصرة والكوفة لم يدعوا في البوادي العربية بقمة ولا صخرة ولا نبتة ولا حشرة ولا وحياً من وجوه الأرض، ولا ظاهرة من ظواهر السماء، إلا عرّفوها ووصفوها وسجلوها، ورووا ماقيل فيها من الشعر، وقصوا ماجرى عليها من الوقائع؛ ولم يتركوا من مناطق البدو ووسائل حياتهم ومظاهر اجتماعهم ومختلف عاداتهم لفظة ولا لهجة ولا حالة ولا أداة ولا لعبة إلا جمعوها ودونوها، حتى الكلمة الغريبة والعبارة المهجورة والصيغة الماتة، فاجتمع لهم من كل أولئك سجل محيط شامل فرضوه بفضل هذه القداسة على جميع المتكلمين بالعربية في العصور الأربعة والقارات الثلاث، فظلوا على رغم مابلغوه من السلطان والعمران والمدنية والعلم والأدب والفن يستعملون أمثال البدوي وصوره وأخيلته ومجازاته وتشبيهاته وكناياته، فيقولون مثلا: جاءوا على بكرة أبيهم، وألقى دلوك في الدلاء، وقلب له ظهر المجن، وضرب اليه أكباد الأبل، وركب إليه اكتاف الشدائد، واقتعد ظهور المكاره، وانبت حبل الرجاء، وضل رائد الأمل، وهو شـديد الشكيمة، وله غرر المكارم وحجولها، وإن حلمه أثبت من ثبير، وأوقر من رضوى، وأوسع من الدهناء. ولو ذهبت أستقصي هـذه الأوضاع وتلك التراكيب لما أبقيت في المعجم إلا المصطلحات التي فرضها الدين، والمعربات التي أقحمتها الحضارة.

ثم اعتقدوا أن اللغة قد كملت في عهد الرواية كما كمل الدين في عهد الرسالة، فختم الرواة السجل، وأغلق علماء اللغة باب الوضع، كما أغلق فقهاء السنة باب الاجتهاد، وتركوا الأمة العربية التي امتد ملكها من الهند والصين شرقا إلى جبال بيرانس غربا، تتعامل خارج البرصة، وتتجاوز حدود المعجم، كأنهم نسوا أن اللغة لايمكن أن تثبت ثبوت الدين، ولا أن تستقل استقلال الحي، لأنها ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم؛ والأغراض لاتنتهي، والمعاني لاتنفد، والناس لايستطيعون أن يعيشوا خرساً وهم يرون الأغراض تتجدد، والمعاني تتولد، والحضارة ترميهم كل يوم بمخترع، والعلوم تطالبهم كل حين بمصطلح، ولا علة لهذا الخرص إلا أن البدو المحصورين في حدود الزمان والمكان لم يتنبأوا بحدوث هذه الأشياء؛ ولم يضعوا لها مايناسبها من الأسماء:

ترتب أيها السادة على إغلاق باب الوضع، وتخصيص حكم القياس، وتقييد حق التعريب، وإنكار وجود المولد، وطرد الأمة العربية بأسرها خارج الحدود، أن حدث أمران خطيران كان لهما أقبح الأثر وأبلغ الضرر في كيان اللغة وحياة الأدب.

الأمر الأول طغيان اللغة العامية طغياناً جارفاً حصر اللغة الفصحى في طبقات العلماء والأدباء والكتاب والشعراء، يكتبون بها للملوك، ويؤلفون فيها للخاصة؛ وسيطر على حياة الأمة في شؤونها العامة وأغراضها المختلفة؛ لأن العامية حرة تنبو على القيد، وطبيعية تنفر من الصنعة؛ فهي تقبل من كل إنسان، وتستمد من كل لغة، وتصوغ على كل قياس. وبذلك اتسعت دائرتها لكل ما استحدثته الحضارة من المفردات المولدة والمقتبسة في البيت والحديقة والسوق والمصنع والحقل. والناس في سبيل التفاهم يؤثرون السهل، ويستعملون الشائع، ويتناولون القريب. وتخلف اللغة عن مسايرة الزمن وملاءمة الحياة معناه الجمود. والنهاية المحتومة لجمود اللغة اندراسها بتغلب لهجاتها العامية عليها وحلولها محلها، إذ تكون بسبب مرونتها وتجددها، أدق تصويراً لأحوال المجتمع، وأوفى أداء لأغراض الناس. وهذا ما حدث للغة اليونانية القديمة حين خلفتها اليونانية الحديثة، وللاتينية حين ورثتها الفرنسية والإيطالية والأسبانية. وهـــذا ما كان يحدث حتماً للعربية الفصحى لولا أنها لغة القرآن. واللغات السامية كما يقول (رينان) مدينة ببقائها للدين، فلولا اليهودية ما بقيت العبرية، ولولا المسيحية ما عاشت السريانية، ولولا الإسلام ما حفظت العربية.

والأمر الآخر حرمان الفصحى كل ما وضعه المولدون من الألفاظ، وما اقتبسوه من الكلمات؛ لأن اللغويين الذين أقاموا أنفسهم على أسرار اللغة مقام الكهنة على أسرار الدين، أبوا أن يعترفوا بهذه الثروة اللفظية الضخمة لصدورها عمن لا يملك الوضع والتعريب بزعمهم، فحرموا اللغة موردا ثرا كان يقيها الجفاف والذبول، ويؤتيها النماء والخصب. ولولا أن العلماء والمترجمين — وجلهم من غير العرب — تجاهلوا أوامر اللغويين في الوضع والتعريب لما استطاعوا أن ينقلوا إلى العربية علوم الأولين من فرس ويونان وهنود ويهود، ولما قال أبو الريحان البيروني في العربية: «وإلى لسان العرب نقلت العلوم من أقطار العالم فازدانت وحلت في الأفئدة، وسرت محاسن اللغة منها في الشرايين والأوردة. والهجو بالعربية أحب إلي من المدح بالفارسية».

وقد أدى احتقار اللغويين للغة المولدين إلى احتقار الآداب لآداب العامة. فكما أن أولئك لم يدونوا في معجماتهم الكلام المولد، لم يدون هؤلاء في مؤلفاتهم الأدب الشعبي. ولو أنهم دونوا أحسن ما دار على الألسنة في جميع الطبقات والبيئات من الأمثال والحكم والمجازات والكنايات والطرف لوفروا للغة الفصحى وللأدب العالي مورداً لا ينضب ومادة لا تنفد. فإن العامة كانوا نسمة أعشار الأمة العربية وهي في أوج سلطانها، وأكثرهم أعناب أمم مختلفة الجنسية والعقلية والعقيدة، دخلوا في دين الله أرعاشوا في كنفه، واتخذوا العربية العامية لغة لهم أودعوها معانيهم وتصوراتهم، وأفضوا إليها بأسرار لغاتهم؛ فكانت أمثالهم تسير، وأقاصيصهم تحكى، ومصطلحاتهم تنقل، ومواضعاتهم تذيع. فإذا كانت الفصحى نهراً تجمع من أمطار، فإن العامية بحر تجمع من أنهار. والنهر إذا أخلفه الغيث غاضت منابعه وجفت مجاريه، ولكن البحر إذا أخلفه رافد هنا أمدته روافد هناك.

ولست أذكر مزايا العامية لأهتف بها وأدعو إليها، وإنما ذكرتها لأقول إن سادتنا اللغويين وأدباءنا الأولين لو أنهم أزالوا هذا السد الذي جعلوه بين اللغتين لاكتسبت الفصحى من العامية السعة والمرونة والجدة، واكتسبت العامية من الفصحى السلامة والصيانة والسمو، ولكان لنا من تداخل اللغتين وتفاعلهما لغة واحدة تجمع بين محاسن هـــذه ومحاسن تلك. فأما مساوىء الفصحى أو عنجهيتها فتموت كما يموت الحوشي المهجور من كل لغة. وأما مساوىء العامية أو حثالتها فتبقى على الألسنة التي تستذيقها من الطبقات الدنيا وتكون هي اللغة العامية التي لابد منها في كل لغة من لغات العالم؛ ولكن بالنسبة القليلة التي لا تطغيها على الفصحى ولا تفرضها على الناس.

* * *

سادتي: إن حق المحدثين في الوضـــع مقرر بالطبيعة فلا مساغ للنزاع فيه. وإن الذين أنكروه لم ينكروه بقول يناقش ولا بحجة تسمع. إنما قولهم فيه أشبه بقولهم في كتابة المصحف. فقد قالوا لابد أن نكتب القرآن بالرسم الذي كتب به في زمن عثمان، فنكتب الصلاة بالواو ونلفظها بالألف، ونكتب السماء بنيناها بأيد بياءين ونلفظهما ياء واحدة، ونكتب لشيء بألف زائدة بين الشين والياء ونتطقها بدونها. ولو كان هذا الرسم موحى من الله على رسوله لآمنا به وحرصنا عليه، ولكنه من عمل